PROVISIONAL
A/PV.2379
8 October 1975
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثلاثمائة والتاسعة والسبعين بعد الألفين

المنعقدة بالمقر في نيويورك
يوم الأربعاء ٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٥ ، الساعة ١١/٠٠

الرئيس : السيد ادريس (نائب الرئيس) (تونس)

- خطاب سعادة اللواء هوغو بانزير سواريز ، رئيس جمهورية بوليفيا .
- مواصلة المناقشة العامة للبند (٩) من جدول الأعمال

القيت الكلمات من :

السيد أوهلا فون (بورما)
السيد اسكوفار سالوم (فنزويلا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي ارسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل الى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, Room LX-2332

مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٩ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٥ ، فان التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ١٤ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٥ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

Digitized by UNOG LIBRARY

عقدت الجلسة عند الساعة ١٠/١١

خطاب سعادة اللواء هوفو بانزير سواريز ، رئيس جمهورية بوليفيا

اصطحب سعادة اللواء هوفو بانزير سواريز ، رئيس جمهورية بوليفيا ، الى داخل قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : باسم الجمعية العامة ، لي الشرف أن أرحب في الأمم المتحدة ، بسعادة اللواء هوفو بانزير سواريز ، رئيس جمهورية بوليفيا ، وانني أدعو سعادته ليتفضل بالقاء كلمته أمام الجمعية العامة .

الرئيس بانزير سواريز (الكلمة بالاسبانية) : لقد حضرت الى هذا المنبر السامي بوصفي رئيس دولة ، لكي أتحدث باسم أمة تتقدم بهدوء وجلد على طريق التاريخ . ولقد حضرت هنا كي أعرب لكم عن مشاغل شعب وحكومة بوليفيا بشأن بعض المشاكل الخطيرة ، التي تتعرض لها البشرية في هذا العالم ، الذى لا يزال متأثرا بالأزمات والخلافات ، والمخاوف ، والبؤس .

وسوف أبدأ كلمتي بالتقدم بتحية لوزير خارجية لوكسمبرغ السيد غاستون ثورن الذى يقوم بمهارة وبذكاء برياسة جلسات الدورة الثلاثين العادية للجمعية العامة .

وأنني أحيي أيضا السيد عبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر ، الذى رأس دورتين للجمعية العامة ، وقام بهذا العمل ، بمهارة خاصة ، كرجل دولة .

وأتقدم بتحية أخرى للسيد كورت فالدهايم ، الأمين العام لمنظمتنا الذى يبذل جهودا مفيدة وهائلة من أجل تحقيق أغراض المنظمة ، وهو يتحرك في ذلك بروحه الانسانية ، وهي روح باهرة ، حيث يتميز بالهدوء في قيامه بمهامه وسط الصعاب البالغة . ان السيد كورت فالدهايم ، قد قدم معاونة ايجابية للأمم المتحدة ، اذ اقترح هنا بعد أن تولى مهام منصبه أن ندرس الارهاب الدولي في اطاره الواسع . ومما يؤسف له أن هذا الموضوع العاجل لم يطرح بعد للبحث .

وأود أيضا أن أرحب هنا ، كما فعل قبلي الكثيرون ، بالدول الأعضاء الجديدة ، موزامبيق ، وسان تومي وبرنسيب ، والرأس الأخضر . ان الانتقال السياسي للسلطة في هذه البلاد الى القوى الوطنية ، قد تم بطريقة سلمية ، ويمكن القول بأن هذا يعطي لنا مثلا عظيما ، للدلالة على نضج

Digitized by UNOG LIBRARY

هذه الشعوب، وعلى صبرها وقوة عزمها في التخلص من سيطرة الاستعمار . وانني على ثقة من أن وجود هذه الدول في منظمتنا سوف يضيف اليها قوة جديدة ، وسوف يعطي دفعة جديدة لتحرك الشعوب الافريقية .

وأود أن أحيي أيضا بابوا غينيا الجديدة التي حصلت على استقلالها . كما أود أن أحيي كذلك ، مقدما ، الاستقلال الوشيك لسورينام ، وهو أحد أقاليم الكاريبي ، وهو جزء من امريكا اللاتينية .

ان أحد الموضوعات الهامة في عصرنا هذا ، هو العمل على تحقيق السلام بين البشر. لأنه دون سلام ، وأمن دوليين ، فسيكون ضربا من الوهم أن نحلم بازدهار كامل للبشرية، وبالاشباع الكامل لحاجاتها المادية والروحية ، وبمواجهة مصيرها المشترك بايجاد نظام اقتصادى أكثر عدلا .

ولهذا فمن الضرورة بمكان أن نوقف السباق نحو التسلح ، وان نحد من بيع الأسلحة. وأن نخصص الطاقة النووية لما يخدم السلام ولتحقيق خير البشرية ، بدلا من تخصيص هذه الطاقة لدمار البشرية . ولا يمكن لأى خطة للتعاون الدولي ، ان تكون فعالة ، وأن تعطي نتائج ايجابية ، الا اذا تحقق لها عهد من السلام والأمن الدائمين .

ولهذا فان موقف بوليفيا واضح . فنحن لا نعتقد على الاطلاق في امكان انتصار الأسلحة. ونحن ندرك مدى القوة التي اكتسبتها بعض الأمم في هذا المجال . ونحن نعلم ان القنابل النووية التي يجرى صنعها ، سوف تكون كافية للقضاء على الحياة فوق كوكبنا في الثمانينات .

وعلى الرغم من هذا التقدم الذى ينطوى على بعض التناقض ، فاننا على ثقة من أن البشرية لن تتمكن على الاطلاق من تحقيق أية مكاسب ، ان لم تكن قادرة على تجنب المخاطر التي تتهددها حاليا . ان الموضوع الأساسي ، من وجهة نظر البلاد النامية ، هو أن تعرف كيف يمكن أن نوقف عملية التدمير الذاتي ، وكيف نقضي على خطر الدمار العام ، وأن نضمن الرفاهية العامة ، وأن ندعم المنجزات الهائلة للعقل البشرى .

وتفاديا لهذه المخاطر ، فانه لا يكفي أن تكون لدينا أسلحة ، وانما يتطلب الأمر روحا جديدة ، تأخذ في اعتبارها علاقة الانسان بقدره الأبدى ، وبأكثر احتياجاته أهمية . ان النفقات العسكرية تبلغ في كل عام نحو ٣٠٠٠٠٠ مليون دولار. وكم من منافع يمكن أن تعود على البشرية اذا ما خصصنا هذه المبالغ لمكافحة الجوع والبؤس ؟ فاذا ما خصصت هذه المبالغ لمثل هذه

Digitized by UNOG LIBRARY

الأهداف ، لعادت بالنفع على البشرية جمعاء ، ولأمكنها أن تقضي على المجاعات ، والتضخم ، والارهاب ، وتلوث البيئة ، واختلال التوازن في مختلف المجالات ، وتهريب المخدرات ، والاقلال من الهوة القائمة بين البلاد الفقيرة ، وبين البلاد الغنية التي تحظى بالامتيازات . ان هذه كلها هي المشاكل الملحة التي تواجه المجتمع المعاصر .

ان منظمة الأمم المتحدة يتعين عليها أن تضمن التعايش السلمي بين شعوب العالم ، وأن تتوصل الى صيغ وأشكال ، وأساليب عملية ، لتنسيق العلاقات بين البلاد المصدرة للسلع المصنعة ، وبين البلاد المصدرة للمواد الخام .

Digitized by UNOG LIBRARY

ان منظمة الأمم المتحدة لا يمكنها ، بأى حال ، أن تفقد رؤية الصورة الكلية للأمم الأعضاء فيها ، وبمعني آخر الكيانات المعينة التي تكونت بمجرى التاريخ ، وبالتالي فانه لا يمكنها أن تنسى الالتزام الذى يقع على عاتقها بأن تحث البلاد الغنية المتقدمة لكى تمنح معاملتها العادلة للدول الأقل تقدما . وخلال فترة وجود الاستعمار فان بوليفيا ، والتي كانت تسمى " التوبيرو" قد انتجت الكثير من الذهب والفضة ، ووفقا لما سجله مؤرخو ذلك العصر ، فان هذه الكميات من الذهب والفضة تكفي لبناء جسر بين منطقة " فابيلوس بوتوسي" وبين شبه الجزيرة الأيبيرية . واذا ما تركنا الخيال جانبا ، فمن المعروف انه لمدة طويلة فقد حققت منطقة بيرو العليا بهاء العالم القديم . وعلى الرغم من التضحيات على مدى عدة قرون ، ورغم استنزاف الموارد الطبيعية فان التعويض المستحق لنا بطريقة شرعية لم يكن أبدا وشيك الحدوث .

منذ عام ١٨٢٥ ، وهو التاريخ الذى بدأنا فيه حياتنا المستقلة فان بوليفيا قد ولدت وانتجت ثروة سنوية تقدر ب ٣٠٠ مليون من الدولارات وفقا لمتوسط الأسعار الحالية ، وهذا يعني انها استطاعت أن تحقق ثروة تزيد عن ٤٠٠ر٠٠٠ مليون دولار . وبالرغم من ذلك فان استثماراتها الكلية قد وصلت الى ١٠٠٠ مليون دولار بصعوبة . ولهذا فاننا أبعد ما نكون عن الحصول على الموارد التي تتطلبها البلاد للسير في الخطوات الأولى لتنميتها .

وعلى ذلك ، وبالنظر الى هذه الصورة العارية يمكننا ان نسأل سؤلا وجيها وهو أين تلك الثروة وما هي الاقتصاديات الأجنبية التي انتفعت بها ؟ ولماذا أفقرت بعضا وأغنت قلة ؟ اننا نعتقد انه يجب أن يتم تعويضنا عن المظالم التي كنا ضحية لها في الماضي . ولقد حان الوقت للبدء في نهج جديد ، وقد حان الوقت لاحلال التكافل محل التبعية والتضامن محل العلاقة الأبوية والتعاون المتبادل محل المعونة .

وفي مجال التعاون من أجل التنمية فان علاقة السببية تتطلب دراسة متأنية . وبالرغم من حقيقة أننا في مرحلة متقدمة من العقد الثاني للتنمية فاننا لا نزال نعاني من الشك والصولجانية وقد تولد كل هذا عن أزمة حادة في الثقة في الجهاز القائم على نظام العلاقات الاقتصادية الدولية .

Digitized by UNOG LIBRARY

وتود بوليفيا ان يؤخذ بعين النظر تأييدها مجهود الأمم المتحدة لحل المشاكل المؤلمة التي تحد من تقدم البلاد الأقل تقدما من الناحية الاقتصادية . اننا نؤيد ، بلا تحفظ ، المبادئ والأهداف والقرارات التي تم اقرارها في الدورة الخاصة السادسة للأمم المتحدة ، التي انعقدت في نيسان/ابريل من عام ١٩٧٤ ، وفي الدورة الخاصة السابعة التي تم اختتام مناقشاتها مؤخرا .

ان شعب بوليفيا قد حقق انتماءه لهدف انشاء نظام اقتصادى دولي جديد . وفي هذا الصدد ترغب حكومة وشعب بوليفيا في وجوب تطبيق الاعلان وبرنامج العمل ، جنبا الى جنب مع ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول ، وذلك من أجل تحقيق هذا الهدف الهام .

وبمناسبة الاحتفال بتأسيس بوليفيا من بيت الحرية في " سيكر " ، تلك البلد التي نقلت الأفكار التحررية الى امريكا — وجهت رسالة عبرت فيها عن موقف بلادى فيما يختص بالعديد من المشاكل التي تهم المجتمع الدولي حاليا .

وتجدر الاشارة الى أن هذا ليس هو وقت تقديم الاعتذارات او المعاذير بل هو وقت العمل . انه لم يعد هناك وقت للخطب البلاغية . اننا يجب ان ننشيء ونبني وننظم عالما جديدا اكثر عدالة وفقا لمطالب منا لمجموعنا .

للبشرية مصير مشترك ، ولا يمكن تصورها مجزأة ، تقسمها خلافاتها وضغائنها والتباينات الحادة التي تفضل بين الشعوب . ان علينا أن نعمل في وحدة وتعاون وتضامن لانشاء حوار بيننا ، والا فان مدنيتنا يمكن أن تندفع الى حرب محرقة أو الى تهديد غير محصور لمكاسب السلام والحرية والتقدم والعدالة .

ولا يفوتنا أن نشير بقلق الى أن الثروة تتركز في أيد قليلة وان هذا التركز يزداد عمقا . انه ليس من حق الأمم ولا الافراد ان تعمل على تجميع كمية غير متكافئة من الثروة ، وليس من المقبول وجود حالة نجد فيها أن البعض يملك ثروة غزيرة ، بينما البعض الآخر فقراء بطريقة مؤلمة .

ومن أجل ازالة هذه المفارقات الاقتصادية والاجتماعية يجب ان نعمل على ايجاد حل . ويجب ان ننتقل من الكلمات الى الأفعال ، ولابد من تحقيق المساواة بين جميع الشعوب ، بطريقة شمولية في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية .

Digitized by UNOG LIBRARY

انه من الصعب كسر حواجز التخلف والتبعية ، دون استخدام موارد العلم والتكنولوجيا . وانني اكرر اقتراحي بأنه من الضرورى أن نتخذ اجراء ، لكى نحصر ونوجه هذه الموارد ، لان هذه الموارد هي الميراث المشترك للبشرية . لقد تم اطلاق هذه الفكرة ، ولم تعد بعد ، مجرد فكرة بوليفية . والآن يجب ان نبدأ في انشاء الأدوات اللازمة لتطبيق هذه الفكرة ، ان عاجلا أو آجلا ، لانها هدف عالمي .

وهناك مشكلة ساخنة أخرى تواجهها البشرية اليوم ، وعلى وجه التحديد ، المشروعات عبر الوطنية ، التي توجد في العديد من البلاد ، والتي تتبع أساليب غير نظيفة وغير أمينة . ان هذه المشروعات تتدخل في الشؤون الداخلية للدول وتسخر من سيادتها مستخدمة الرشاوى والافتراءات ، وناشرة الفساد ، مستغلة كل هذا لوضع نهاية لمواردنا غير المتجددة . وبدافع الربح فان هذه المشروعات تتصرف ضد مصالح الشعب ، وتساهم بلا شعور بالمسؤولية ، في انهيار العلاقات الدولية . ومن الضرورى وضع معايير ، او سن نواميس لتنظيم أنشطة المشروعات عبر الوطنية والاحتكارات مع وضع العقوبات اللازمة بالنسبة لكل من يخرق هذه المعايير او النواميس .

ان الدول التي تقوم بالعدوان الاقتصادى تستحق ادانة مشابهة . ان بوليفيا ، كدولة منتجة للقصدير تعتبر ضحية لذلك النشاط الغادر .

هذا ومن الصعب ، في هذا المجال ، ان نستعرض قضية المواد الأولية . ان الدول المنتجة للمواد الأولية سيكون عليها أن تتخذ اجراء لحماية نفسها ، بتكوين جبهة مشتركة صلبة لا تتزعزع . ومن هذا الطريق فقط ، سنكون قادرين على التغلب على الاسعار المنخفضة وغير المستقرة للمواد الأولية ، والأسعار المتزايدة الارتفاع للمنتجات المصنعة .

اننا نعترف ان الأمم المتحدة تحاول - عن طريق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) - وضع سياسة تكفل ايجاد اسعار عادلة ومستقرة . وبكل أسف ، فان القرارات تستغرق مدة طويلة ، وقد تعبت الدول النامية من الانتظار . واذا لم يتم تنسيق الجهود واذا لم يتم تحقيق انجازات محددة بين البلاد المصدرة وبين البلاد المستهلكة فلن يكون هناك طريق آخر سوى أن نقوم بتنظيم أنفسنا مدفوعين بالحاجة الملحة لتحقيق نتائج ايجابية .

Digitized by UNOG LIBRARY

وان أية سياسة عامة للمواد الخام ، يمكنها أن تعتمد على النقاط الآتية : أولا ، ايجاد رابطة مشتركة بين البلاد المنتجة ، ثانيا ، الاسراع في التصنيع ، ثالثا ، ايجاد صندوق لتمويل العمليات الخاصة بالمواد الخام .

وانني أود الآن أن أتحدث عن بلادى ، بوليفيا ، حيث قيل عنها ، أنها رائعة ، وخصبة . وفي بلادى ، فان الانسان يمكنه أن ينتج كل شيء ، حيث أن أرضنا خصبة ، ومناخها مختلف متنوع على أرضها الواسعة . أما بالنسبة لثروات باطن الأرض ، فان الطبيعة كانت سخية معنا ، ذلك أن الطبيعة قد أعطتنا الكثير ، واننا نتوقع المزيد مستقبلا نتيجة للعمل ورأس المال حتى تقدم لنا السخاء على شكل رفاهية ، وسعادة .

ان بوليفيا لها دستور حديث ، ولديها الحوافز ، التي تضمن مصالح الاستثمارات الأجنبية ، بما يتمشى مع مصالح وأهداف الشعب .

وان بلادى تقع على مفترق الطرق ، اذ أنها تقع في مفترق المحيط الأطلنطي والمحيط الهادى ، وهي جزء من ممرين مائيين ، الأمازون ، والأطلنطة ، وان بلادى مشتركة في كافة المنظمات الاقليمية ، وهي عضو في التحالف الاقليمي ، ورابطة أمريكا اللاتينية للتبادل الحر ، وفي المعاهدات الأخرى التي تحكم هذه المنطقة .

وان بوليفيا تنتهج سياسة تتمشى مع المثل العليا للتحرر ، وان حكومة وشعب بوليفيا بالنسبة لفكرة التكامل ، يرون أنها ليست فقط في انتهاج سياسة جمركية ، أو اعفاء جمركي ، أو ضريبي ، سعيا لزيادة التبادل ، بل اننا نرى ما هو أبعد من ذلك . واننا نريد أن نوجد رابطة اقتصادية وثقافية بين الوطن الأمريكي الكبير ، لأن بوليفيا جزء من هذا الوطن الكبير لأمريكا اللاتينية .

وان بلادى ، الى عهد قريب كانت تعيش في ظل نظام حكيم غير عادل ، يتكون من غالبية تستغل . تسود الأمية على حساب تقدم الشعب ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، كانت تعيش في ظل نظام اقطاعي مستغل ، يتمتع بكافة الامتيازات ، ويمتلك السلطة السياسية والاقتصادية ، ولا يشعر بالبؤس والفقر الذى يعاني منهما الشعب .

Digitized by UNOG LIBRARY

ان ذلك القمع ، وهذا الظلم هما اللذان فجرا الثورة البوليفية . لقد طبقنا الاصلاح الزراعي ، وتم تأميم المناجم ، وأعلنا عن تأميم الموارد الطبيعية الاستراتيجية في بلادنا ، وقد حصل الفلاح على امكانية المشاركة في الحياة السياسية .

ومع ذلك فان بعضا من هذه المكاسب ، والتقدم الذى حققه الاصلاح الزراعي مثلا ، أو غيره من النظم الجديدة كانت مقصورة لمدة طويلة على اعادة توزيع صكوك ملكية الأراضي ، ولكن حكومة القوات المسلحة الحالية تنوى أن تمضي قدما بالثورة البوليفية . وهي تهتم حاليا ، بأن توجد قواعد حديثة للاستغلال الزراعي ، وتربية الماشية ، والصناعات الزراعية ، ويتعين علينا اذن أن ننتهج سياسة تكوين التعاونيات الزراعية ، وتعليم الفلاحين ، على نمط لم يسبق له مثيل في حياتنا .

ان بوليفيا تغير من نظمها بطريقة جذرية ، وان الثورة البوليفية لا تزال مستمرة في تقدمها ، وهي في طليعة عملية التحرير في امريكا اللاتينية .

اننا نشكل فعلا حكومة تتمتع بالشرعية ، وقد تأكدت هذه الشرعية بتأييد غالبية أفراد الشعب . ان ذلك يتضح من الاستقرار السياسي ، والاجتماعي ، والعمل البناء ، بما يسمح لشعب بوليفيا بأن يعبر بحرية عن آرائه ، وأن ينمي كافة مواهبه ، وصفاته الطيبة .

وان بوليفيا ، كما سبق أن قلنا ، انما تضمن حرية التعبير عن الرأى بالطريقة التي يراها كل مواطن ، وانها تهدف بقوتها المستمدة من الماضي ، وبطاقتها الحالية ، الى دعم الثقة ، التي تضمن أن يكون لكل مواطن بوليفي عملا ، ودراسة ، وانتاجا ، وان يحقق تطلعاته المادية والمعنوية .

ان حكومة بوليفيا ، هي المكان الذى تنصهر فيه الاتجاهات السياسية الوطنية ، وتتمتع بالمشاركة الايجابية مع كافة طوائف المجتمع ، من عمال وفلاحين وغيرهم . ان القوات المسلحة للأمة هي المحور الذى تقوم عليه هذه النظم الحديثة ، وهذا النموذج الجديد ، في ضوء تاريخ الماضي . ان القوات المسلحة هي التي تسعى لتعبئة جميع أفراد الشعب في خدمة الوطن .

وفي العديد من بلاد أمريكا اللاتينية ، وبقية العالم تتأكد الاتجاهات الوطنية بطريقة بطيئة ، وبمعاناة ، ويبدو أن التغيرات الديموقراطية ليست مؤكدة . ان بلادى قد تعرضت لمثل هذه

Digitized by UNOG LIBRARY

الأزمة ، وبفضل القوة الحديثة — الى حد كبير — يمكن لبوليفيا أن تلبي احتياجاتها من المساكن ، والصحة ، والتعليم ، والعمل .

وفي بوليفيا ، تعتبر القوات المسلحة التعبير الصادق عن الأمة ، فقد تحملت المسؤولية السياسية ، وهي تدرك تماما أن الدور الذي يقع على عاتقها ، لا يجب أن يكون محدودا ، ومحصورا في المجال العسكري البحت .

ففي مواجهة نقص النظم القادرة على التغلب على الأزمة العميقة للتغيير ، يجب على القوات المسلحة أن تضمن أيضا انجاز مجموعة جديدة من الأهداف الاجتماعية . واننا لنشعر بأننا قد حققنا أملا جديدا في الحياة الدستورية الحديثة . واننا نعيش الآن فترة انتقالية ، يمكن خلالها أن ندعم مؤسساتنا . ان موقفنا ليس تقليديا ، على أية حال ، فاننا على العكس نريد أن نقضي على كل ما يتعارض مع العصر ، وأن ندخل النظم الجديدة ، بما يتمشى مع أمنيات غالبية الشعب ، وهذه العملية سوف تضيف الينا نضجا جديدا وقوة جديدة ، حتى نسير على درب الديموقراطية ، التي نسعى اليها .

واننا لندرك دائما مدى الصعاب والمخاطر ، التي تنتظر القوات المسلحة ، التي ترجو أن تحقق تحولات اجتماعية عميقة . واننا نريد أن ينتصر حق الفقراء ، ولكن دون أن نغرق في الديماجوجية ، وغيرها من الأساليب . وهكذا ، فاننا نواجه تحديا كبيرا ، في مواجهة المطلح الغريبة ، وان هذه السياسة قد تدفع الى نفاد الصبر في بعض قطاعات المجتمع ، وهي قطاعات نريد أن نخرجها من الفقر .

ان لدينا بعض الصعاب ، والمشاكل الدائمة ، لعدم وجود تماسك في بعض المؤسسات القديمة . وان هذا الوضع قد يوجد أيضا في بعض الدول الجديدة . وليس من السهل أن نسيطر بطريقة سلمية ، وسهلة على كافة هذه القوى في مختلف فئات الشعب التي تدرك مدى تحررها الجديد . وليس من السهل أن نوجه الشعب نحو أهداف الديموقراطية الحقة . ذلك أنه يجب أن نفرض قواعد سلوك جديدة ، وارادة سياسية جديدة .

ان أى تحول سريع انما يجب أن يقترن بضريبة واجبة الاداء دائما . ان أهم ما في الأمر ، هو أن ندرك هذه الحقائق ، وندرك القيمة الحقيقية لهذا الواقع ، وأن نتقن ،

Digitized by UNOG LIBRARY

ونحسن الأساليب الممكنة الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف ، حتي يمكن أن تمنح المزايا التي نسعى اليها لكافة طبقات المجتمع ، التي نريد أن نساعدها .

وان المشكلة الكبيرة المعاصرة هي مشكلة المساواة بين مختلف طبقات المجتمع ، ومختلف فئات الشعب . اننا نبحث الطابع العالمي . ونسعى لبذل الجهود المشتركة لحماية هذه الشعوب جميعا التي توجد في نفس هذا الموقف .

Digitized by UNOG LIBRARY

ومن واجب البلاد النامية ـ في مواجهة المراكز الكبرى للقوى الاقتصادية ـ أن تتحرك بنفسها ، وأن تتحرك معا في اطار التعاون مع هذه المراكز ، بقدر الامكان . والواقع ان الهدف هو تحقيق هذا النظام الجديد ، وتفادى الاعتماد ، في نفس الوقت ، على المصالح القائمة في هذا العالم المنقسم على نفسه .

ومن الوجهة الايدولوجية ، فان الطابع الوطني الذى تتسم به بلادى ، هو طابع ثورى وانساني ومسيحي . فقد أوجدنا ديمقراطية واقعية تضمن حرية التعبير عن الأفكار والمبادرات والمواقف ، وذلك في اطار المصالح العامة للشعب . وحتى وقت قريب ، كانت الديمقراطية خيالا شكليا فقط ، يستخدم للابقاء على نظم الحكم التي تسيطر عليها الأقليات ، ولم يعد ذلك قائما في ثورتنا البوليفية في الوقت الحالي . واننا نعتبر انه يتعين على شعب بوليفيا ، حتى يتمتع بالتنمية ، أن يشارك في نشاط الحكومة وفي التنمية الى حد كبير . واننا نسعى لزيادة الثروات زيادة سريعة ، ولتوزيعها على أفضل وجه . وهذا هو الطريق الوحيد لتقديم الرفاهية وتكافؤ الفرص وامكانيات الازدهار ، الى الشعب البوليفي .

وتؤيد الحكومة التي أرأسها ، على الصعيد الدولي ، العلاقات الدبلوماسية مع جميع شعوب العالم . وذلك بشرط أن تحترم هذه الشعوب ، بالطبع ، ثقافاتنا وسيادتنا . ان الثورة البوليفية هي حركة وطنية حقة ، ضد الامبريالية ، والتمييز العنصرى ، والاستعمار ، والاستعمار الجديد في كافة اشكالها ومظاهرها .

ان القوات المسلحة في بلادى ، وبتأييد من الشعب ، قد تحملت مسؤولية كبيرة أمام التاريخ . ومن المؤكد ان القرار الهام الذى اتخذه البوليفيون ، هو القرار الجدير بكافة التضحيات التي يقدمها الشعب . ونظرا للنضج الاجتماعي والسياسي لأعضاء مجتمعنا ، فان حكومة بوليفيا الحالية يمكنها أن تلعب دورا مهيمنا في اصلاح النظم القائمة .

ان حكومة بلادى ، تتحرك في ظل الوحدة ، وبصفة خاصة ، فيما يتعلق بالأهداف الوطنية الكبرى التي تخص قبل كل شيء أمن البلاد وتنميتها . ان الوحدة التي دعمت قواتنا المسلحة بطريقة ليس لها نظير من قبل ، تضاعف من قدرة شعبنا على أن يحقق كافة المهام الأساسية التي ألقيت على عاتقه ، اذ لم يكن من الممكن القيام بهذه المهام في الماضي ، نظرا لما كان سائدا من بلبلة ، بسبب الجو السياسي الذى كان قائما في ذلك الوقت .

Digitized by UNOG LIBRARY

واعتقادا منا بصعوبة هذه المهمة ، فان الثورة البوليفية قد اختارت الطريق القصير حتى تقلل بقدر الامكان من الهوة القائمة بين الواقع البوليفي ، وبين المثل العليا في المجتمعات المتقدمة . واننا نتوقع ، في ظل الخطة الخمسية ، أن ندعم الثروات الوطنية . واننا نقوم ، في نفس الوقت ، على التنمية الاقتصادية ، تلبية للرفاهية الاجتماعية والثقافية للشعب . واننا نهتم بتصنيع البلاد ، ونسرع في عملية محو الأمية ، وكذلك في ادماج جموع الشعب في جهود التصالح بين مختلف الثقافات التقليدية .

واننا نهدف الى تحقيق التكامل الديمغرافي والثقافي والروحي بين جميع أفراد الشعب. واننا نحث مختلف التجمعات التقليدية ، سواء الزراعية منها أو غيرها ، على أن تتخذ المبادرات الخاصة بها . وقد أطلقنا برامج تحرك وطنية لحكومتنا ، لايجاد أسس خطة انشاء المدن في بلادنا ، وكذلك خطة تتعلق بوسائل النقل . ان موارد المياه الكثيرة في بلادنا ستكون مصدرا للطاقة . وسوف تؤدى خطة كهربة الريف الى تغيير الأرض والى رفع مستوى معيشة الفلاحين .

اننا نعتبر ان رأس المال البشرى ، هو أفضل الموارد لأى شعب ، ولهذا بدأنا حملة صعبة وشاقة تنطوى على القضاء على تهريب المخدرات وتعاطيها . واننا نحتاج في ذلك الى تعاون جميع المنظمات التي تكافح المخدرات ، وذلك نظرا لانتشار هذه التجارة الاجرامية التي تضر جميع بلاد العالم ، واننا لن نألو جهدا في سبيل تحقيق هذا الهدف . انني أوجه ، من فوق هذه المنصة بوصفي رئيسا لبلادى ، نداء صادقا من أجل تعاون جميع البلاد ، للدفاع عن الصحة العقلية والجسدية للشباب في جميع انحاء العالم .

وبهذه المناسبة فانني أود أن أذكر بالاعلان الذى طالما أعلنت عنه بوليفيا في مجال تسوية الخلافات الدولية بالطرق السلمية . ووفقا لهذا المبدأ ، فقد أيدنا أثناء انعقاد مؤتمر وزراء خارجية دول أمريكا في ريو دى جانيرو في عام ١٩٦٥ ، قرارا لاعادة النظر في المعاهدة الخاصة بقناة بنما . واخلاصا منا لهذا المبدأ ، فانه من واجبنا أن نعلن بأننا نأمل بحرارة ، في أنه تمشيا مع المصالح المتبادلة لكل من الولايات المتحدة وبنما ، أن يحسم النزاع حول قناة بنما ، على أن تؤخذ في الاعتبار مصالح شعب بنما .

Digitized by UNOG LIBRARY

لقد سمحت لنفسي بأن أشير الى السياسات العريضة لحكومة بلدى الوطنية ، وعلى أساس من هذه الأهداف وتحقيق هذه المثل الكبرى ، فقد أخذت على عاتقي تعهدا نحو شعبي ، هو أن أعيد لبوليفيا الاطلال على البحر ، وذلك ضمانا لاستقلالها ولسيادتها .

ولدينا أسباب قوية تدعونا الى هذا . ان التكامل المقترح اليوم على بوليفيا دون أن يكون لها منفذ الى البحر ، انما يضطرها الى أن تكون ذات تبعية ، بما يقضي على استقلالها التام ويعوق تنميتها الكاملة ، وان هذه التبعية انما تمثل بالنسبة لنا وضعا من العبودية والاستغلال . ذلك اننا محرومون من السواحل . وكما هو الحال بالنسبة للبلاد غير الساحلية ، فان دفع رسوم للمرور يعوق سيادتنا عن ممارسة حقوقنا ، فهذه الرسوم في اعتقادنا ان هي الا شكل من أشكال العبودية ، مهما بدا الأمر خاليا من أى نوع من أنواع الخضوع أو التبعية .

ان بلادى قد قطعت كما تعرفون ، علاقاتها الدبلوماسية مع شيلي منذ أكثر من ١٢ سنة . وكان ذلك بسبب استغلال ذلك البلد ، من طرف واحد ، للمياه الدولية لنهر لوكا ، وكان البلدان قد وصلا الى طريق مغلق .

Digitized by UNOG LIBRARY

وقد قررت بوليفيا عدم اعادة علاقاتها مع حكومة سانتياجو ، الا اذا حصلت على نصيب من نهر لوكا ، وأن تحصل على منفذ على المحيط . وشيلي ، من جانبها ، قررت ألا تستأنف علاقاتها مع بوليفيا بالتالي ، الا على أساس الشروط التي تمكننا من فتح حوار لمناقشة المقترحات البوليفية .

وقد فهمت بأن مثل هذا الوضع لا يمكن أن يستمر بأى حال ، وأنه قد حان الوقت كي تثبت بوليفيا ، مرة أخرى ، رغبتها في حوار للوصول الى اتفاق مشترك . ولهذا فقد اجريت مباحثات مع رئيس شيلي ، بناء على مبادرة مني ، وقررنا استئناف المفاوضات ، حتى تدرس الحكومتان ضرورة التوصل الى حصولنا على منفذ على البحر . ويجب أن أقرر بصراحة ، أنني قد وجدت اهتماما اخويا من جانب الجنرال دون أوجستو بينوشيه ، وان لديه نية صادقة لدراسة هذا الموضوع التاريخي ، الأساسي .

وبفضل تبادل السفراء ، الذى سمح بايجاد حوار نشط ومثمر ، فان حكومة بلادى قد تمكنت من أن تتقدم للحكومة الشيلية باقتراح ملموس يتمشى وأمنيات شعب بوليفيا . وان الأمر لا يمكن أن يكون مختلفا عن ذلك . اذ أنني على ثقة ، بأن السيد رئيس جمهورية شيلي ، لديه ايضا نوايا بناءة وصادقة ، في موقفة نحونا . وقد استمعت هذه الجمعية المستنيرة الى خطاب السيد وزير خارجية شيلي حيث قال :

" ان تبادل السفراء بين البلدين ، قد سمح بأن يوجد الحوار المباشر والمرن لتحقيق أمنية البلدين ، وبصفة خاصة رغبة بوليفيا في الحصول على منفذ لها على البحر تكون لها السيادة الكاملة عليه . اذ تستكمل بذلك حرية التجارة التى تتمتع بها حاليا " .

(الجلسة رقم ٢٣٦٧، من ص ١٠٨ الى ص ١١٠) .

وهكذا كان وزير خارجية شيلي يعبر عن رأيه ، وانني اذ اشير الى هذه العبارات ، يجب أن أشير أيضا الى قرار اطلنطا الذى تم التوصل اليه في العام الماضي — حيث عبرنا عن رغبة بلادنا في أن نعالج هذا الوضع . وان شعوب أمريكا اللاتينية يجب أن تبدى رغبتها — وذلك عند صدور الاعلان التاريخي في أياكوشو ، وورد في هذا الاعلان أنه من المشاكل التي تهم أمريكا ، عدم وجود منفذ لبوليفيا على البحر ، ويجب أن تدرس هذه المشاكل عن قرب ، كما يجب أن أقول ان ضمن هذا

Digitized by UNOG LIBRARY

التحرك اجراء مفاوضات أمريكية مع شيلي ، وانني أشارك مشاركة تامة الوزير كارجاجال ثقته ، حيث قال " ان حسن النية التي تربط بين حكومتي شيلي وبوليفيا سوف يسمح بالتوصل الى الاتفاقات الواقعية والنهائية " .

ان هذه الاتفاقات انما ينتظرها شعب بوليفيا بفارغ الصبر ، وكذلك جميع شعوب أمريكا اللاتينية . ان هذه الاتفاقات يجب أن تنطوى على تعريف محدد حول التشاور بين البلاد المعنية، وان معالجة المشاكل الكبيرة التى تتعلق بعدم الوفاق السياسي لا يجب أن تظل معلقة لمدة طويلة ، ويجب أن نتحدث صراحة ، ولا يجب أن نسمح لأنفسنا بأن نلعب بآمال البشر ، وآمال الشعوب .

من فوق هذه المنصة العالمية ، أود أن أقول للعالم ، أن بوليفيا تنتظر بفارغ الصبر رد شيلي على المقترحات التي تقدمنا بها . ان هذه المقترحات ليست مرتبطة بحرية التجارة ، ولكن هذه الاقتراحات تهدف الى الحل العميق للمشكلة ، بحيث نحصل على منفذ ملائم على البحر تكون لنا مطلق السيادة الكاملة عليه ، وهذا أمر طبيعي لكي نضمن الامتداد الجغرافي لبلادنا .

هناك بعض الشخصيات في أمريكا ، وبعض الهيئات القانونية والثقافية الامريكية قد اعربت عن تأييدها لحق بوليفيا في الحصول على منفذ لها على البحر . وان كل هذه الآراء كانت تلقائية ، ذلك ان حكومة بلادى لم تنطلق في حملة دعائية . وانني أود أن أتوجه بالشكر هنا باسم شعبي على هذه المواقف . حيث أنه من النادر في هذا العالم أن نجد مثل اولئك المؤيدين أو المدافعين عن العدل . وهذا هو الطريق الوحيد لكي يسود السلام والعدل في أمريكا ، وهذا هو الطريق الوحيد للقضاء على قلق جميع الشعوب الشقيقة التي ـ كما سبق أن قلت ـ رأت أن بوليفيا يجب أن تحصل مرة أخرى على منفذ على البحر . وهذا حق لبوليفيا ، حيث تدافع جميع الشعوب عن هذا الحق ، كما لو كان حقهم .

ومن فوق هذه المنصة ، وفي هذه الساعة ، التي تشهد التغييرات العميقة في مجال العدالة ، فان العالم يشهد الجهود الديمقراطية والسلمية التي تبذلها بوليفيا ، من أجل أن تجد نفسها ـ بعد قرن ـ تطل على المحيط ، وهو حق يجب أن نتمتع به ، وهو حق نفتقر اليه لافاقة رابطة للحوار والتجارة مع بقية البشرية .

Digitized by UNOG LIBRARY

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : باسم الجمعية العامة أشكر فخامة رئيس جمهورية بوليفيا على الكلمة القيمة التي القاها الآن . أرجو من حضرات الأعضاء البقاء في القاعة ، ريثما أقوم والأمين العام بمرافقة رئيس جمهورية بوليفيا الى خارج القاعة .

اصطحب الى خارج قاعة الجمعية العامة ، سعادة رئيس جمهورية بوليفيا .

Digitized by UNOG LIBRARY

مواصلة نظر البند ٩ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

السيد أوهلا فون (بورما) (الكلمة بالانجليزية) : نيابة عن وفد بورما ، أود أن أقدم تهاني الحارة للسيد الرئيس على انتخابه لرئاسة الدورة الثلاثين للجمعية العامة ، ونؤكد لكم تعاوننا الكامل في تصريفكم لمسؤوليات منصبكم السامي .

وفي الوقت نفسه ، اسمحوا لي أن أعبر عن تقدير وفد بورما لسعادة السيد عبد العزيز بوتفليقه للخدمات الممتازة التي قدمها أثناء رئاسته للدورة الماضية للجمعية العامة .

وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة ، لكي أعبر عن تهنئتنا الحارة لوفود موزامبيق ، وجمهورية الرأس الأخضر ، والجمهورية الديمقراطية لسان تومي وبرنسيب ، بمناسبة قبولها في عضوية هذه المنظمة العالمية .

وفي اطار حديثي عن موضوع قبول عضوية دول جديدة في الأمم المتحدة ، أود أن أقرر الرأى الثابت لحكومة بلادى ، وهو أن كل طلب للعضوية يجب أن يبحث على أساس مسوغاته ووفقا لأحكام المادة ٤ من ميثاق الأمم المتحدة .

وفي حالة أمة مقسمة ، أو بلد مقسم ، كان الموقف الثابت لحكومة بلادى أن نأخذ في الاعتبار آراء ورغبات الجانبين المعنيين حول أية مسائل تؤثر على الأمة أو البلد المقسم ككل ، حتى تتم اعادة توحيد البلد .

ووفقا لذلك فان وفد بورما يشعر بالأسف لتغيب وفود جارتين صديقتين لها ، وهما جمهورية فيتنام الديمقراطية ، وجمهورية فيتنام الجنوبية ، اللتين اتفقتا فيما بينهما على السعي للحصول على عضوية الأمم المتحدة حتى يتم توحيدهما .

Digitized by UNOG LIBRARY

هناك تطورات لم يسبق لها مثيل في الموقف العالمي منذ انشاء الأمم المتحدة ، قد أضافت مزيدا من الاهتمام ، والقلق العام حول الحفاظ على السلام والأمن الدوليين ، وحل المشكلات السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية المتزايدة التي تواجه البشرية اليوم . وهذه التطورات - التي لم يكن ممكنا التكهن بها بالكامل من جانب الذين أنشأوا الأمم المتحدة - قد خلقت تحديات خطيرة للمجتمع الدولي . ويتوقف بقاؤها ومستقبلها على قدرتها على الوفاء بمتطلبات عصرنا . ومهما بدا من عدم كفاية نظام الأمم المتحدة في الظروف الراهنة ، الا أنه كان مفيدا في خلق جو من الهدوء ، ضرورى للتسوية السلمية للمنازعات ، سواء كانت سياسية ، أو اقتصادية ، أو اجتماعية .

وكما هو معلوم جيدا ، فان نظام الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمحافظة على السلام والأمن الدوليين ، قد أعيق الى حد كبير ، نتيجة للعداوات الجديدة ، التي برزت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة ، الا اننا نرى ، أنه لا يمكن أن يكون هناك بديل لمنظمة ، لها طابع عالمي تتوفر فيها المسؤولية المشتركة ، اذا أردنا أن نضمن الأمن العالمي بطريقة فعالة .

واذا كنا نريد دعم دور الأمم المتحدة لنتمكن من الوفاء بالتزاماتها ، فيجب أن تكون الدول الأعضاء مستعدة لاحترام قرارات الأجهزة المناسبة التابعة لها ، وفي مثل هذه القرارات يجب أن نركز على اتفاقها مع الأحكام الملائمة في الميثاق ، وأن تكون محايدة في الغرض منها وفي تطبيقها .

وحين أتحدث عن موضوع دور الأمم المتحدة في الحفاظ على السلام ، فان وفد بلادى يعتبر أنه من الملائم ، أن نلاحظ ان العدالة ، متميزة عن السلام ، وانهما يجب أن يسودا في تسوية المنازعات الدولية ، لأنه دون أحدهما لا يمكن أن يتحقق الآخر على المدى الطويل . ويجب أن ينطبق هذا على حالات مثل النزاع في الشرق الأوسط ، فالتسوية الدائمة له ، لا يمكن أن نكفلها ما لم يوجد حل عادل لقضية فلسطين .

وفي الوقت نفسه ، من الضرورى مواجهة أحد المصادر الخطيرة لعدم الاستقرار والنزاع، اذا أردنا المحافظة على السلام ، وأشير الى ممارسة التدخل الخارجي ، في الشؤون الداخلية أو الخارجية للدول . ان الحرب في الهند الصينية ، والتي سببت ويلات لم يسبق لها مثيل للانسانية، وخرابا ماديا شاملا ، وعدم استقرار عام في منطقة جنوب شرقي آسيا ككل ، يمكن أن نرجعها دون شك الى التدخل الخارجي على نطاق واسع .

Digitized by UNOG LIBRARY

ان عملية من التحول الاجتماعي والتحضر تتم الآن في أجزاء عديدة من آسيا ، وافريقيا ، وأمريكا اللاتينية ، ونحن نرحب بذلك . وهذه العملية تصحبها ، في معظم الحالات ، خلخلة واضطراب عنيف . ومالم يتخذ اجراء معين من جانب المجتمع الدولي ، للحد من ميل القوى الخارجية الى التدخل في مثل هذه المواقف التي لم تسو ، فمن المحتمل أن تنشب المنازعات والحروب المحلية ، وتزداد ضراوة .

وكما نعلم جيدا ، فقد ورد في ديباجة اعلان مبادئ القانون الدولي ، في اطار العلاقات الودية والتعاون بين الدول ، وطبقا لما ورد في ميثاق الأمم المتحدة ، فقد سجلت هذه الجمعية العامة ايمانها في هذه الكلمات :

" . . . المراعاة الحازمة من جانب الدول لالتزام عدم التدخل في شؤون أى دولة أخرى ، هو شرط لازم لضمان معيشة الأمم في سلام مع بعضها البعض . لأن ممارسة أى نوع من التدخل ، لا ينتهك فقط روح ونص الميثاق ، ولكنه يؤدى أيضا ، الى خلق مواقف تهدد السلام والأمن الدوليين ." (قرار ٢٦٢٥ (د - ٢٩)).

ونيابة عن وفد بورما أود أن أعبر عن تأييدنا الكامل للنداء الذى وجهه الأمين العام في مقدمة تقريره السنوى ، من أننا أعضاء الأمم المتحدة ، يجب أن ننتقل من الولاء البالغ لمبادئ الأمم المتحدة ، والتي تتضمن مبدأ عدم التدخل ، الى المهمة الأكثر صعوبة وهي جعل هذه المبادئ حقيقة واقعة .

ان الفجوة بين الكلام والعمل ، وبين الأهداف وتحقيقها ، تتضح بجلاء في ميدان الاشراف على التسلح ونزع السلاح . وفي عام ١٩٥٩ ، وافقت الجمعية العامة على أن نزع السلاح الكامل والشامل ، هو الهدف الأسمى للبشرية ، ويجب أن نسعى الى تحقيق هذا الهدف بنشاط ، وفي أقصر وقت ممكن . ولكن منذ ١٩٥٩ فان ترسانات السلاح للدول الكبرى نمت في حجمها وتنوعها ، وتضاعفت النفقات العسكرية ، وتم صنع وتخزين مجموعات جديدة من أسلحة الدمار الشامل ، وأصبحت الأسلحة الفتاكة أكثر فتكا . الأمر الذى جعل التصور الأصلي - لعالم منزوع السلاح كلية ، عالم يعيش في سلام ورخاء - يختفي رويدا ، رويدا وراء الأفق .

Digitized by UNOG LIBRARY

وفي مجال ما يسمى بالاجراءات الجزئية أو الموازية أو المكملة فان النتائج التي تحققت حتى الآن ، أو التي يحق لنا أن نتوقعها في المستقبل القريب ، في جملتها مخيبة للآمال . ولا نستطيع أن نتجاهل الاتفاقيات العديدة للحد من السلاح ، التي تمكنا من ابرامها ، ولا أن نقلل من أهميتها ، ولكن تبقى الحقيقة ، وهي أنه حينما ننظر الى عظم حجم مشكلة التسلح فاننا نرى ان المكاسب التي حققتها الاتفاقيات صغيرة في الواقع . وبالرغم من ذلك ، لم تكن هناك اجراءات لمتابعة زيادة هذه المكاسب الأولية ، بالرغم من ان عقد نزع السلاح قطع نصف طريقه .

ان الاحتمالات ، التي يراها المرء حينما يستعرض مسرح نزع السلاح ، ويتأمل التقدم في المستقبل ، ليست مشجعة . وانني أمثل بلدا محبا للسلام ، يتوق الى رؤية هذا العالم وقد تحرر من انتشار الأسلحة . ووفد بورما يود أن يعكس الأمل الذى أعرب عنه الأمين العام الموقر في المقدمة اللامعة لتقريره السنوى حين قال :

" . . . يجب على الدول الأعضاء ، ادراكا منها لضرورة العمل بسرعة ، أن تعطي اهتماما جديدا لمشكلة قديمة لم تأخذ من قبل طابعا مشؤوما مثل اليوم ." (A/10001/Add.1.p. 9)

Digitized by UNOG LIBRARY

في الميادين الاقتصادية والاجتماعية ، والثقافية كانت الأمم المتحدة أكثر فعالية ، ومع ذلك فان حجم المشكلات وطابعها الملح ضخم في الواقع ، وان مقدرة الأمم المتحدة على العمل ، كجهاز مركزى لتنسيق سياسات واجراءات الأمم ، قد وضعت موضع اختبار قاس ، ويجب أن تلعب المنظمة دورا بناء ، للوصول الى تناول شامل ، للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية ، وايجاد حل لها ، في عالم يزداد التكافل فيه بين أممه .

وكما نعلم جميعا ، فقد كرست دورتان استثنائيتان للجمعية العامة ، للمسائل الاقتصادية ، ونظرا للأهمية المتزايدة للقضايا الاقتصادية في الشؤون العالمية ، فقد كان من الملائم أن تعقد الدورة الاستثنائية في ذلك الوقت . لذلك نعتقد ان الذين دعوا لهذه الاجتماعات ، وكذلك الذين شاركوا فيها ، يستحقون كل ثناء .

ان المناقشات الاقتصادية التي جرت مؤخرا قد تركزت حول اقامة نظام اقتصادى عالمي جديد ، وكان القرار الرئيسي بطبيعة الحال ، قد اتخذ في الدورة الاستثنائية السادسة ، وبصفة خاصة في وضع برنامج العمل الذى تمت الموافقة عليه في تلك الدورة والذى تضمن كثيرا من الاقتراحات المفيدة ، التى ستسهم لدرجة كبيرة في اقامة نظام اقتصادى عالمي أكثر عدالة .

وما نحاوله الآن ليس الا اعادة بناء هيكل العلاقات الاقتصادية العالمية الراهنة ، وليست هذه مهمة سهلة ، ولأسباب نتفهمها جيدا ، فان بلادا كثيرة ، لها آراء متشددة حول الموضوع ، والصعوبات مازالت قائمة .

ومع ذلك فقد أمكن احراز بعض التقدم ، ولذلك فان المناقشة المستمرة ، قد ساعدت على توضيح كثير من القضايا المعقدة ، وفي اطار هذه العملية ، فان اتجاهات جديدة للعمل ، وتناولا جديدا أمكن التوصل اليهما وأوصي بهما .

ولكن فوق كل شيء ، فان تكثيف المناقشات ، في ضوء تطورات جديدة في هيكل القوى الاقتصادية العالمية قد أدى الى روح تقوم على مزيد من التفاهم والتساهل ، ووضح هذا في مؤتمر وزراء الخارجية للدول غير المنحازة في ليما .

وبالمثل فان التعبير عن روح المصالحة ، ملحوظ أيضا في الدورة الاستثنائية السابعة ، التي اختتمت مؤخرا ، وبالمثل كانت هناك رغبة من جانب جميع البلاد المشاركة ، لاحراز تقدم

Digitized by UNOG LIBRARY

وتحقيق نتائج محددة ، الأمر الذى مكن من الوصول الى اتفاق ، لمزيد من التعاون ، في مجال المشكلات الرئيسية .

ويجب أن تساعد الأمم المتحدة في اطار هذا الموقف على تشجيع الروح التي برزت، للتعاون الدولي ، وتجعلها قوة حية في التنمية العالمية . وهذا يتضمن أيضا ، انه لكى نحقق ذلك ، يجب دفع فعالية الأمم المتحدة ، في اطار تناولها لمشكلات التنمية ، والتعاون الاقتصادى العالمي .

وفي كل ذلك ، فاننا لا نرغب أن ننكر أن الأمم المتحدة ، في الوقت الحالي ، تقوم بمهمة مفيدة ، في التنمية العالمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولكن مصادرها محدودة ، في حين أن احتياجات التنمية العالمية ضخمة ، ولذلك فمن المهم أن نستخدم الموارد المتاحة بطريقة اكثر فعالية .

ولذلك فنحن نؤيد المبادرات الجديدة التى اتخذت حتى نجعل الأمم المتحدة أداة أكثر فعالية ، للتنمية وللتعاون الاقتصادى العالمي . ونأمل في أن اللجنة الخاصة ، التي أنشأتها الجمعية العامة ، في دورتها الاستثنائية السابعة ، لاعداد اقتراحات عمل مفصلة ، سوف تتمكن من التقدم بتوصيات محددة ، نستطيع جميعا أن نؤيدها .

ان التكافل المتزايد بين الدول ، والحاجة لتشجيع التعاون بينها ، حتى تتمكن من اتخاذ اجراءات مشتركة في الميادين العديدة ، يتطلب بداهة دعم الأمم المتحدة ، والتحرك لدراسة التغيرات الهيكلية التي نحتاجها في نظام الأمم المتحدة ، حتى نجعلها أكثر فعالية ، وأكثر اقتصادا ، وهذه كلها موضع ترحيب كبير . ومع كل ، فان التغييرات الهيكلية وحدها لن تخلق العلاقات ، الضرورية للتعاون بين الدول الأعضاء ، وفي هذا الاطار ، سيكون من الضرورى أن نأخذ في الاعتبار ، امكانيات ومدى تنظيم احتياجات محددة ، سواء في ميدان الأمن الدولي ، أو التنمية الاقتصادية ، أو المواصلات ، أو التعاون الثقافي ، عندئذ فقط ، يمكن تحقيق أى تغييرات تنظيميه ، بما يستحق تأييد وتفهم الدول الأعضاء .

وثمة مجال آخر يحتاج الى عمل عاجل في الوقت الملائم ، وتأييد عالمي ، وهو يتعلق بالعمل الذى لم يستكمل لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث حول قانون البحار ، وكما نعلم جميعا ، فان

Digitized by UNOG LIBRARY

القانون الدولي البحرى بالرغم من أنه قنن في عام ١٩٥٨ ، الا انه لا يستطيع أن يتكيف بما يفي بالاحتياجات المعاصرة ، والمخاوف المعاصرة . وتحت ضغط تطورات سريعة بعيدة الأثر في المجال الاقتصادى والسياسي والتكنولوجي ، فان النظام القانوني الذى أنشئ بموجب معاهدات جنيف الأربع في عام ١٩٥٨ ، أصبح غير ملائم للوفاء بهدفه الأصلي ، وهو منع المنازعات والصراع بين الدول في بيئة المحيطات ، وضمان استخدام سلمي ومنظم وعلى قدر المساواة للبحار ، ولمواردها الواسعة ، ولا يمكن أن يكون هناك شك ، في أن القانون الذى وضع في جنيف ، لا يستطيع أن يتحمل الضغوط والاستجابات ، التي تنشأ من الاستحداثات التكنولوجية ، والاهداف السياسية ، والضرورة الاقتصادية ، وان انهيار هذا القانون ، سوف يوجه دون شك ضربة قاسية للقضية التي تلتزم بها بلدى ، وهى تشجيع سيادة حكم القانون ، في هذا العالم واحترامه ، وبالتأكيد ، لا يمكن أن يسود القانون ، على الصعيد العالمي ، اذا سادت الفوضى واللبس القانوني ، سبعين في المائة من سطح الارض المغطى بالبحار .

لذلك فكل دولة كبيرة أو صغيرة ، غنية أو فقيرة ، ساحلية ، أو غير ساحلية ، لها مصلحة حيوية ، في وضع اتفاقية عالمية جديدة ، تحل محل القانون البالي ، الذى وضع في جنيف ،وأن يحل محله نظام قانوني جديد ، عادل وقائم على المساواة ، حتى يكون أكثر ثباتا وأكثر استمرارا . ولا يغيب عن ذهني تعقد القضايا ، وتعقد المصالح القومية ، التي تحتاج الى التنسيق بينها ، وحجم المهمة ، التي ليست سوى وضع تشريعات للمجتمع الدولي ككل على مدى طويل ، لذلك أدرك أن المهمة أمام المؤتمر الثالث ليست سهلة اطلاقا ، أو بسيطة ، وتحتاج الى وقت لاستكمالها بنجاح .

Digitized by UNOG LIBRARY

ولكن يجب أن نضع في أذهاننا أيضا ، أن التحولات السياسية ، والاقتصادية ، والتكنولوجيا التي أشرت اليها آنفا ، تسير سيرا حثيثا . ولذلك تجعل الحاجة الى اتفاق رأى عالمي حول نظام قانوني جديد للبحار ، ليس أمرا لازما فقط ، ولكنه أمر له طابع مهم للغاية .

اذا سمحنا باطالة أمد المؤتمر الثالث ، فسوف تباغتنا الأحداث ، والبديل الوحيد ، في الواقع ، لاتفاق الرأى العالمي ، هو اتخاذ اجراء فردى من جانب كل دولة . وفي هذا المقام، لا يسعني الا أن أتذكر الكلمات الحكيمة لرئيس المؤتمر الثالث سعادة السفير أميراسنغ من سيرلنكا ، حينما أكد على الحاجة الملحة لجعل قانون البحار عصريا فقال : " ان الضرورة لا تعرف قانونا ".

ان وفد بلادى يأمل ، حينما يستأنف المؤتمر أعماله ، أن يعمل بروح من المصالحة، والارادة السياسية من جانب جميع الأطراف ، وهو اجراء نحتاجه ، لنجعل المؤتمر ناجحا نجاحا كاملا .

السيد اسكوفار سالوم (فنزويلا) (الكلمة بالاسبانية) : السيد الرئيس ، ان انتخاب السيد ثورن لرئاسة هذه الجمعية ليسعدنا حقا . وانني على ثقة من أن هذه الدورة سوف تكون مثمرة تحت رئاسته .

وفي نفس الوقت ، أتوجه أيضا بالتهنئة الى السيد عبد العزيز بوتفليقه وزير خارجية الجزائر ، على المساهمة الكبيرة التي قدمها لأعمال الدورة الأخيرة للجمعية العامة ، وكذلك للدورة الخاصة السابعة . كما أتقدم بالتهنئة أيضا ، لأمين عام الأمم المتحدة السيد كورت فالدهايم ، على شجاعته الاخلاقية ، وثقافته التي وضعها في خدمة مهامه ، وعلى الاهتمام الذى يوليه لمشاكل العالم الجديدة .

ان الذكرى الثلاثين للأمم المتحدة ، انما هي فرصة لنا لكي نبدى بعض الأفكار ، ليس فحسب حول مستقبل المنظمة ، بل وأيضا حول مستقبل العالم ، وان أكبر خطأ يمكن أن نرتكبه ، هو أن نقلل من شأن كل ما قامت به الأمم المتحدة خلال ثلاثين عاما في خدمة السلام العالمي .كما سيكون من الخطير أيضا ، أن نطلب من الأمم المتحدة ، أكثر مما يمكنها أن تقدمه لنا في الحياة العملية . ولقد عرضت على المنظمة موضوعات هامة تتعلق باعادة بناء تنظيمها . وانه لمن المؤكد

Digitized by UNOG LIBRARY

أنه خلال الثلاثين عاما الماضية ، فان بعض الموضوعات قد تغيرت حدتها ، أو اختلفت أهميتها ، وان شرعية الأمم المتحدة انما تمثل أكثر المشاكل تعقيدا .

اننا نقترب من عمليات اقتصادية واجتماعية جديدة ، مما يتطلب من الأمم المتحدة أن تكون أكثر ديناميكية ، وأكثر حركة . اننا نبدأ الآن عهدا من التفاوض ، ومن الحلول الوسط، وكذلك عهدا من الاختيار . وان الاتفاقات والحلول الوسط ممكنة ، ولكنها ليست سهلة دائما . ان الأمم المتحدة يتعين عليها أن تساهم خلال الربع الأخير من القرن الحالي ، في أن تستخرج الاحتمالات، وأن تكتشف الآفاق الجديدة الممكنة ، كذلك يتعين عليها — قبل كل شيء ، وخلال الأعوام المقبلة — أن تحقق عالما أكثر عدالة بالنسبة لكافة البشر .

ان الأمم المتحدة لم تولد من أجل الخيال ، ولكنها وجدت ، لكي تدعم مجتمعا من الشعوب الحرة ، وأن تساهم من أجل التوصل الى صيغ سياسية عالمية ، لتنمية البشر في خطوطها العريضة .

ان استمرار هذه المنظمة الكبيرة للأمم المتحدة لمدة ٢٥ عاما ، أى ربع قرن ، انما يؤكد قوتها الاخلاقية والمعنوية ، وأهميتها المتزايدة ، وقدرتها على التحسين والانجاز .

لقد كانت فترة تتسم بتغيرات أكثر تعقيدا ، لم يشهدها تاريخ التنمية من قبل . ذلك أن بعض البلاد تنتقل بطريقة متزايدة السرعة ، من مجتمع ما قبل الصناعة ، وما قبل الالكترونيات، الى مجتمع ما بعد الصناعة ، وما بعد الالكترونيات . ومن عالم يتسم بعلاقات قارية مجردة، ننتقل الآن الى عهد الالتقاء التاريخي .

ان هذا العهد قد تميز بالعلاقات بين مختلف القارات ، مما يعطي معنى شاملا لكافة أمنياتنا ، وكافة منجزاتنا ، وكافة مشروعاتنا .

ان كل ما يرتبط بالحرب الباردة قد انتهى ، وان التقاليد بهذا الشأن قد انتهت أيضا ، وكذلك انتهى عهد الانحيازات التلقائية .

ان عهد التغيرات الاجتماعية الذى نعيشه الآن ، انما يجعل بعض البلاد تشارك في القرارات السياسية للعالم ، وهي بلاد أعضاء في منظمتنا ، وتأمل في أن تشارك في القرارات السياسية ، بحيث لا تكون مجرد مشاهد .

Digitized by UNOG LIBRARY

ان البلاد الجديدة ، تشكل قوة سياسية جديدة ضرورية للتوازن السياسي والاقتصادى للعالم . ان الأمم النامية تشكل اليوم مجتمعا من الشعوب الأساسية ، التي لا يمكن أن نتجاهلها ، والتي لا يمكن أن تبقى في عزلة أكثر من ذلك . وان أمنيات تلك الشعوب ، ورغبتها في أن تشترك في صنع القرارات ، وفي أن تؤكد مصيرها بنفسها ، لا تتنافى ورفاهية الأمم المتقدمة ، بل على العكس من ذلك ، فان استقرار بلاد العالم الثالث النامية ، وقوة جهدها في خدمة التنمية الداخلية المستقرة ، انما ينطوى على ضمانات للنظام الاقتصادى الدولي ، وكذلك على ضمانات للاستقرار بالنسبة للدول الصناعية ذاتها .

وفي خلال القرن التاسع عشر ، وحتى الحرب العالمية الثانية ، فان توازن العالم ، كان يتوقف بصفة أساسية ، على التفاهم بين الدول الكبرى . أما في الوقت الحاضر ، فان التوازن في العالم ، انما يتوقف على جميع البلاد ، سواء كانت فقيرة أو متقدمة ، كبيرة أو صغيرة .

Digitized by UNOG LIBRARY

ان الدول النامية ، ليس لها ما يدعوها قط لكي تتبع المفاهيم التلقائية التي قد تدفع بها الى أن تكرر أخطاء المجتمع الصناعي ، وبالنسبة للأمم الجديدة ، فيتعين عليها — وهذا شيء مهم — أن تجد الصيغ الجديدة الخاصة بها . ولكن بكل أسف ، فان الاتصالات ليست كافية بين العالم الثالث وبين البلاد الصناعية . ان بلادنا تجد صعوبة في أن تفهم آراءها وأفكارها للرأى العام الدولي ، ويمكن أن نتحدث عن نقص الاعلام حول المسائل الاجتماعية ، والاقتصادية ، المتعلقة بالبؤس ، ويتعين علينا أن نعالج النقص في مجال الاعلام كي نعالج المعلومات الخاطئة ، بل ونعالج هذا الموقف بصفة عامة ، اذ أنه موقف يسيء الى هيبة الدول الآخذة في النمو ، ويسيء الى الصورة الطيبة التي يحق لها أن تظهر بها في مواجهة الرأى العام العالمي ، ويجب أن نغير الأساليب بالنسبة للمؤسسات القائمة بالاعلام العالمي ، حتى نتيح للاعلام أن يكون أكثر اتزانا ، وأن يتمشى بصورة أفضل مع مصالح الدول بصفة عامة ، وليس فحسب مع المصالح الجزئية لبعض البلاد أو لبعض مجموعات منها ؛ ان الأزمة الراهنة ، تتسم ، بصفة خاصة ، بانهيار النماذج القديمة للسلوك في المجتمع الصناعي . وانني لا أرى سببا يجعلنا نتبع تلك النماذج .

ان هذا التغير السياسي الحتمي انما هو واقعة تاريخية يطلق عليها بالتكافل بين الدول ، وهي واقعة قد تكشفت بوضوح ، وبطريقة مثيرة مؤخرا ، أثناء أزمة الطاقة والتضخم .

ان كلا الظاهرتين قد نتجتا عن نظام اقتصادى واجتماعي ، وعن نوع من التوازن الذى اقيم بطريقة مصطنعة . ان التوازن كان يبحث بصفة خاصة الرفاهية الاقتصادية للبلاد الصناعية ، وان هذا النظام ظالم وتعسفي ويبث الاضطراب واختلال التوازن المستمر . اذ أنه مرتبط ، على أية حال ، بمعادات التبذير في النفقات العسكرية الضخمة ، والاهمال الذى لا يمكن التسامح فيه ، وكذلك لاخطاء اخلاقية .

ان الاتجاه المؤكد لتلك الدول نحو الاستهلاك غير المقيد ، والتمتع الخاص بالسلع المادية ، انما تعتبرها هذه الدول اجراءات تتعلق بالتنمية البشرية والتقدم ، الا أنها تعد من أسوأ مظاهر انحرافات هذا النظام العالمي .

ولمدة طويلة فان عواقب هذا النظام قد أثرت بصفة رئيسية على البلاد النامية ، وعلى البلاد التي يطلق عليها ببلاد العالم الثالث . وخلال الأعوام الماضية فان آثار هذا النظام الاقتصادى

Digitized by UNOG LIBRARY

قد أثرت على البلاد الصناعية ، التي تكتشف اليوم التكافل بين أمم العالم ، وأن بلاد آسيا ، وافريقيا ، وامريكا اللاتينية ، كانت تمارس من قبل بخبراتها ، هذا التكافل ، حيث انها كانت ضحية دائمة للنظام القائم . وأن بلاد امريكا اللاتينية قد حصلت على استقلالها السياسي في أوائل القرن التاسع عشر ، لكنها ظلت خاضعة لعملية جامدة من التبعية الاقتصادية ، وهي لا تزال تبحث عن التخلص من هذه التبعية .

وعلى الرغم من أن هناك وعيا بهذا التكافل بين دول العالم ، الا اننا نلاحظ ، حتى الآن ، ظاهرة من التبعية لدى البلاد الضعيفة ، وحتى يمكن لكلمة التكافل أن تنطوى على كافة معانيها ، فيجب أن نتوصل الى اتفاقات ملموسة تعدل من التقديرات ، ومن الاحتمالات المقبلة.

ان الأمم المتحدة ، وكافة المحافل الدولية الأخرى ، انما تسمح لنا بأن نتعرف على مدى أبعاد الخبرات متعددة الجوانب ، ومن جهة أخرى ، فان العلاقات الثنائية أصبحت ذات أهمية متزايدة ، ولكن بشرط أن تكون صريحة ومباشرة ، ويجب أن نضيف الى هذه العلاقات جميعها أهمية التحرك المشترك بين مجموعات البلاد حول مختلف الموضوعات الخاصة بها ، وهكذا يمكن أن نصحح بعض أوجه انعدام التوازن الحالي كما نصحح ما قد يطرأ مستقبلا .

ان القرار المتخذ بزيادة أسعار البترول ، لم يكن ناتجا عن سوء تصرف من قبل أية حكومة غير جادة ، أو من هواة المغامرة ، أو يقصد الاساءة الى البلاد الصناعية أو احداث اضطراب في التوازن الاقتصادى الدولي ، بل ان هذا قرار قد اتخذته بلاد ذات سيادة ، أرادت ألا تسمح بعد ذلك بأن تنخفض قيمة مواردها . وانه ليس من المعقول أن نتخيل ان البلاد الفقيرة ، وبطريقة تقليدية ، سوف تثرى على حساب البلاد الغنية الآن ، والا لكان معنى ذلك أن نقول باننا نشاهد طريقة جديدة لسيطرة الفقراء على العالم .

ان هناك اتهاما موجها الى البلاد المنتجة للبترول بأنها السبب في عدم التوازن الاقتصادى الراهن ، ولكننا ننسى بأن آثار رفع أسعار البترول على التضخم تكاد تكون ضئيلة بالمقارنة الى حجم التضخم الذى كان قائما قبل رفع أسعار البترول . في حين أن أسعار البترول قد ظلت ، وبطريقة مصطنعة ، في مستوى منخفض جدا ، ذلك أن التضخم كان يزداد حدة هذه الحدة أخذت أبعادا تثير القلق ، وكانت ظاهرة مستمرة منذ سنوات عديدة ، بينما أنه خلال العامين الماضيين فقط ، رفعت البلاد المنتجة للبترول من أسعار بترولها .

Digitized by UNOG LIBRARY

ان التغيرات التي طرأت خلال العامين الماضيين ، انما تطرح مشاكل دولية لم يسبق لها مثيل ، خاصة بالنسبة للبلاد النامية . لقد كان هناك افتراض ان العجز الدائم في ميزان مدفوعات هذه البلاد يمكن ان يرتفع من ١٠٠ر٠٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٣ الى أكثر من ٣٠٠ر٠٠٠ مليون دولار في عام ١٩٧٥ ، وأن أقل من ثلث هذا العجز يرجع الى أسعار البترول ، أما الثلثان الآخران فيرجعان الى زيادة أسعار المواد المصنعة ، والسلع الغذائية ، والى تدهور أسعار المنتجات التي تصدرها البلاد النامية .

ان البلاد الاعضاء في منظمة (الأوبك) انما تدرك مدى مسؤولياتها الدولية ، وان المؤتمر الذى عقد في مدينة الجزائر خلال اذار/مارس من هذا العام ، انما هو دليل على نضج هذه البلاد ، وعلى مدى شعورها العميق بضرورة التعاون الدولي ، فالأمر لا يتعلق هنا بمجموعة عدوانية قد عقدت العزم على أن تتخذ قرارات ضد البلاد الصناعية ، بل انها على العكس من ذلك منظمة جادة ، أبعد ما تكون عن الرغبة في أن تتخذ مواقف غير مسؤولة ، وأنها منظمة تتصرف بتعقل . ان النظام الاقتصادى الحالي قسم الدول الى دولة منتجة وأخرى مستهلكة، وهذا أمر غير معقول ، لاننا جميعا في عالم اليوم دول مستهلكة وفي نفس الوقت منتجة .

ان كل بلد اليوم له مسؤولية دولية ، سواء أكان بلدا كبيرا أم صغيرا ، وهذا من التغيرات التي تنطوى على مغزى كبير في النظام الاقتصادى الحالي ، وأن البلد الذى أمثله يدرك تماما هذه الحقيقة .

ان رئيس فنزويلا كان قد اقترح على الاعضاء الآخرين في منظمة الأوبك أن يتم انشاء صندوق برأس مال يتراوح ما بين ١٠٠ر٥ مليون دولار ، و ٢٠٠٠ر٠٠٠ مليون دولار وذلك لتمويل زيادة أسعار البترول التي أظهرتها تغيرات الأسعار في بلاد العالم الثالث غير المنتجة للبترول .

Digitized by UNOG LIBRARY

ان المشكلة الأساسية لاقتصادنا الحالي ، تتمثل في العمل على ايجاد استقرار في خطط التنمية في بلاد العالم الثالث ، وهي البلاد التي تأثرت بشكل أكبر ، بسبب التضخم ، وتدهور أسعار التصدير ، والاضطرابات النقدية .

ويجب أن نأمل في أن يحقق مؤتمر الاونكتاد في اجتماعه المقبل ، تقدما ملموسا في هذا الاتجاه . ان الفقر ، انما يسيئ الى النظام التاريخي الحالي . وأن المشكلة قد تكون أكثر بساطة، اذا ما تمكنّا من أن نقوم باتخاذ التدابير بسرعة ، لقيام نظام يشجع على ايجاد التوازن ، وذلك مثل صندوق التنمية الزراعية . ولكن ليس هناك جدوى ، من الاعتقاد بأن المسؤولية عن هذا الموقف ، انما ترجع بصفة خاصة ، الى الدول المنتجة للبترول .

ان هذا معناه أن تعفى القوى الصناعية الكبرى من مسؤولياتها الدولية ، وذلك يتعارض مع الفكرة الأساسية التي تقضي بأنه في هذا العالم ، الذى يتزايد فيه التكافل ، فان المسؤوليات يجب أن تصبح متبادلة أيضا .

وبالنسبة لفنزويلا ، فان سياسة الدفاع عن الموارد الطبيعية ، كانت مستمرة وتقليدية دائما ، وذلك ليس بسبب اشتراكنا في انشاء منظمة الأوبك فحسب ، ولكن لأننا نطبق أيضا القرارات الداخلية الهامة. وأخيرا ، فقد اتخذنا قرارين تاريخيين هما : قرار بتأميم الحديد ، وقرار بتأميم البترول .

ان هذين القرارين ، كانا ثمرة اتفاق دولي ، انبثق عن مجتمعنا الديمقراطي ، وهو جوهر النظام السياسي القائم في فنزويلا . وبفضل تطبيق القوانين والمقاييس السابقة ، التي تنص على حرية الرأى ، وحرية الأحزاب السياسية ، وكذلك بفضل البرامج الداخلية ، فقد قررنا تأميم البترول والحديد . ولهذا ، فان الأمر لا يتصل بمؤامرة موجهة ضد أى بلد ، أو ضد أية مصالح ، بل هو يتعلق بشعب يتمتع بالحرية والسيادة ، ويدرك مدى أهمية موارده الطبيعية ، وارادته في أن يدير هذه الموارد بكل استقلال ، وأن يؤكد هذه الارادة بكل حرية .

ان ذلك عنصر يدخل في اطار سياسة أكثر اتساعا ، يتبعها السيد رئيس فنزويلا ، وهو الدفاع عن التوازن في البيئة ، وحماية الموارد الطبيعية التي لا يمكن تجديدها . وان حكومة بلادى قد عقدت العزم على أن تدافع عن مياه الأنهار ، والبحيرات ، والبحار ، والنباتات ، ضد أية أخطار، كما أننا نعرف أن حماية الثروات الطبيعية يجب أن تطبق على الصعيد العالمي . ولهذا ، فاننا

Digitized by UNOG LIBRARY

نعتقد أن الأمم المتحدة عليها أن تلعب دورا أكثر أهمية ، في هذا المجال ، وأنه يتعين عليها أن تقوم بهذا الدور خلال الخمسة والعشرين عاما المقبلة .

ويتعين علينا أن ندافع عن عالمنا لكي يبقى لجميع أفراد البشر ، ويجب أن نفعل ذلك بطريقة ديمقراطية وعالمية ، حتى يمكن لموارد العالم أن تخدم الجميع ، لا أن تخدم شعوبا قليلة فحسب .

وفي هذه الدورة الجديدة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، يجب أن نذكّر بأن هناك ضرورة ملحّة في أن ندعمّ الثقة المتبادلة بين الدول . ان مؤتمر الأمن الأوروبي الذى عقد أخيرا في هلسنكي، وكذلك بعض الأحداث التي وقعت ، تعطينا بعض التفاؤل ولكن هذا المؤتمر ، لا يمكن أن يجعلنا ننسى الجهود التي تبذلها البلاد الصناعية ، لكي تقف بشكل أكبر على مشاكل التنمية ، ومشاكل العالم الثالث . ولكن يجب أن ننتقل الآن من مرحلة التفهّم ، الى مرحلة التحرك . واننا نعتقد أنه خلال المؤتمر المقبل المزمع عقده في باريس ، سوف تتاح الفرصة لأجراء حوار مثمر ومفيد ، لتجديد التعاون الدولي في العالم بطريقة ملموسة .

ان كافة ماقيل بالأمس لم يعد مفيدا اليوم ، فيجب أن نتوصل الى نظام ثقافي جديد ، بحيث يمكن أن يدخل في اطاره النظام الاقتصادى والسياسي الجديد . ان الحوار بين نظم البلاد الصناعية وبين البلاد النامية ، هو حوار ممكن . ويجب أن نتوصل الى اتفاقيات ، والى حلول معتدلة، كما يجب أن يكون لدينا ايمان متزايد في الاتفاقيات . ولم يعد من الممكن أن نكتفي بالعبارات المبسطة ، بل يجب أن نحدد الاطار السليم للمشاكل .

ان مشاكل المواد الأولية ، والتنمية ، وأسعار البترول ، وقيمة المواد المصنّعة ، والغذاء، ليست بالمشاكل المنعزلة عن بعضها ، بل هي عناصر مرتبطة ، وهي جزء من نظام المبادلة بين الدول . وبعبارة أخرى ، ففي هذه الدورة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، فان أمامنا أشكالا وأنواعا جديدة من التضامن . وان بلادى كانت تفكر في الماضي في التضامن الدولي ، عندما أصبحت دولة مستقلة خلال الربع الأول من القرن التاسع عشر ، حيث لم نكن قد عرفنا البترول في ذلك الوقت ، بل كنّا مجتمعا زراعيا محدودا في أمريكا الجنوبية .

Digitized by UNOG LIBRARY

وفي ذلك الحين ، فان سيمون بوليفار ، قد دعا الى عقد مؤتمر في بنما ، لتحديد الأبعاد الاستراتيجية والتضامن بين بلاد القارة . وقبل أن نصبح بلدا بتروليا بوقت كبير ، فقد كنا نوصف بأننا بلد من أمريكا اللاتينية . واننا اليوم ، على ثقة ، بأنه لا يتعين علينا أن نكتفي بمجتمع في أمريكا اللاتينية فقط ، بل يتعين علينا أن ننظر الى أبعد من ذلك ، اذ يجب أن نفكر في التضامن مع بلاد العالم الثالث .

وفيما وراء هذه التحالفات فان فنزويلا تشعر بأنها مرتبطة بكافة المبادرات التي تهدف الى تشجيع التعاون الدولي ، حيث نرى ، قبل كل شيء ، التحرك الذى سوف يسمح بازدهار مصير ومستقبل البشر . وفي هذه المحاولة ، يجب أن نعترف بأنه ليس هناك اختلاف بين البلاد الكبيرة ، وبين البلاد الصغيرة ، سواء كانت صناعية أو غير صناعية ، أو هي من الشرق أو من الغرب .

ان فنزويلا بصفتها بلدا بتروليا ، تذكر ، بكل تواضع وبحسن نية ، أنها قد أعدّت برامج التعاون الدولي مع أمريكا الوسطى وبلاد الكاريبي ، وبعض البلاد الأخرى من جنوب قارتنا . ولقد أبرمنا عدة اتفاقيات هامة . ان فنزويلا لديها صناديق للتعاون الدولي ، يصل مجموعها الى ٢ر٧٢٤ مليون دولار ، وهو مايعادل أكثر من ٨ في المائة من اجمالي الناتج القومي في بلادنا ، ويفوق كثيرا المبلغ الذى حددته الأمم المتحدة بالنسبة للبلاد المتقدمة . واننا نعرف تماما أن المبادرات المنعزلة لاتكفي ، ولهذا ، فاننا نسعى بالاشتراك مع بلاد أخرى ، سواء كانت بترولية أو غير بترولية ، للتوصل الى مشروعات أكثر اتساعا بشأن التعاون الدولي .

Digitized by UNOG LIBRARY

وانطلاقا من الاتفاقيات التي اقرت بالاجماع أثناء الدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة ، والتي تتضمن تغيرا ملموسا في العلاقات الاقتصادية الدولية ، فانه يتعين علينا أن نتحرك باخلاص وذلك حتى يمكن للمبادئ المتفق عليها أن تقضي على أي شك أو ريبه ، وأن تساهم بطريقة فعالة لايجاد جو ملائم لمفاوضات محددة . ولقد اتفقنا على ألا نعود الى الماضي ، ولذلك يجب ألا يصدر أي بيان يتعارض مع الاتفاقيات التي تم ابرامها ، لأنه سوف يعتبر تحديا للاخلاص وللاجماع في الرأى ، للمرونة التي أبداها الجميع .

ان مؤتمر باريس المقبل سوف ينعقد في ضوء هذه الاتفاقيات التي تمت الموافقة عليها . وفي رأينا أن هذه المفاوضات الأولى التي سوف تجرى بين الدول الصناعية وبين الدول النامية في هذا الاطار ستكون حدثا تاريخيا ، ذلك أن وجهات نظر هذه الدول ، لحسن الحظ كانت موضع القبول أثناء دراسة المشاكل الاقتصادية العالمية . اننا نولي هذا المؤتمر أهمية خاصة ، لأن التكافل مستقبلا بين الدول ، وصلابة واستقرار الاقتصاد الدولي للنظم الاقتصادى العالمي الجديد ، سوف يتوقف كل ذلك على مدى ما لدى المتفاوضين من تفهم ، كما يتوقف على الرغبة السياسية التي سوف يبدونها في هذا الصدد . وان مشاركتنا الايجابية في كفاح الاستعمار ، والتمييز العنصرى ، معروف تماما . وهى تشكل جزءا من تاريخ منظمتنا خلال الثلاثين عاما الماضية . اننا اذ نرحب اليوم بثلاث دول جديده هى ، جمهورية موزامبيق ، وجمهورية الرأس الأخضر ، وجمهورية سان تومي وبرنسيب التي تضيف دولا مستقلة الى الأمم المتحدة ، لا يسعنا الا أن نعرب عن ارتياحنا ، اذ نرى اقتراب النهاية الحتمية لنهاية العهد الاستعمارى في العالم .

انه بسرور بالغ أيضا نحيي استقلال سورينام ، وهى احدى بلاد امريكا اللاتينية وصديقة لفنزويلا ، ونأمل أن نراها معنا في الأمم المتحدة خلال هذه الدورة .

ان هذا التضامن لا نريد أن نعبر عنه على الصعيد الاقتصادى فحسب ، بل يجب أن نعبر عنه أيضا على الصعيدين السياسي والاقليمي . واننا نود أن يتم التوصل الى اتفاق مستقر وسلمي في الشرق الأوسط ، بحيث يحل مختلف المشاكل الهامة ومن بينها المشكلة الفلسطينية. اننا نريد تسوية متزنة للمشاكل في قبرص وفي ناميبيا وفي روديسيا ، واننا مع جميع شعوب العالم ، نأمل في القضاء على الفصل العنصرى في افريقيا الجنوبية ، وان هذه المشاعر من التضامن الدولي ،

Digitized by UNOG LIBRARY

هى التي تحثنا على أن نأمل في التوصل الى حل سريع في شبه الجزيرة الكورية ، للقضاء نهائيا على كافة الاضطرابات في هذه المنطقة .

وفي امريكا اللاتينية ، فان بوليفيا وبناما تنعمان بتضامننا الكامل . اننا نود بالنسبة للمشكلة التي تتعرض لها بوليفيا نظرا لطبيعتها الغير سالحلية ، وهى المشكلة التي تعرض لها صباح اليوم السيد رئيس جمهورية بوليفيا نأمل أن يتم تسويتها بالاتفاق بين البلاد التي يعنيها الأمر . واننا لنعرب عن ارتياحنا على أية حال ازاء التقدم الذى أشار اليه السيد رئيس جمهورية بوليفيا هذا الصباح . واننا نود أيضا بالنسبة لمشكلة قناة بناما ألا تتحول الى مصدر للتوتر المتزايد بين امريكا اللاتينية وبين الولايات المتحدة . واننا نود أن يتم التوصل الى حلول عملية في كلتا الحالتين ، والى صيغ رشيدة ومتزنة . ففي حالة بناما نجد أن كرامة جميع شعوب امريكا اللاتينية هى التي تمس .

ان التضامن الدولي لا يمكن التفكير فيه بعيدا عن مسألة نزع السلاح العالمي ، وبعيدا عن توسيع المناطق منزوعة السلاح النووى . ان امريكا اللاتينية تعتبر سابقة في هذا المجال . ان الاستخدام السلمي للطاقة النووية ، أصبح ممكنا ولا يجب أن نتجاهله . ان بلادى لديها النية ان تزيد من امكانية التعاون الدولي في هذا المجال ، ولكن لا يجب أن ننسى أن أحكام معاهدة حظر الأسلحة النووية يجب أن يتسع نطاقها . ان الطاقة النووية يجب أن تستخدم في كل ظروف من الاستقرار والأمن . وان اى حظر يتفادى استخدام الأسلحة النووية سوف نرحب به ، ان أساليب الدمار الجماعي يجب أن تخضع للرقابة ، ويجب أن تحمي البشرية من هذه المخاطر . ويتعين على منظمة الأمم المتحدة أن تدرس واحدة من أكثر المشاكل خطورة التي يمكنها أن تضر بالشرعية الدولية ألا وهو الخطر النووى . ولقد استمعنا هنا الى العديد من التحذيرات الجادة في هذا الشأن . ان استخدام الطاقة النووية يجب أن يكون خاضعا للرقابة الأكيدة ، وذلك حتى يمكن استخدامها سلميا دون أن يتحول هذا الاستخدام الى اسلوب من أساليب الاعتداء . ان قوة منظمتنا سوف تتوقف الى حد كبير في المستقبل على أساليب التفتيش والرقابة التي سوف تستخدم في مواجهة التهديد النووى ، وان التحذيرات في هذا المجال ليست مبالغا فيها ، ان عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح يجب أن يتحولا الى حقيقة ملموسة ، ويجب أيضا أن ندرس العلاقات بين اجمالي الناتج القومي في أى بلد وبين نفقاتها العسكرية .

Digitized by UNOG LIBRARY

ان نزع السلاح ليس خيالا ، يفترض السياسة ، والتحرك الملائمين .

ومن المؤكد أن المجتمع الدولي يبدي قدرا كافيا من النضج تجاه هذا الامر . ولهذا ، فانه من الضرورى لكل بلد أن يكون مقتنعا بأن الصراعات الاقليمية ، ليست من عناصر الاضطرابات المحلية فحسب ، بل تؤدى الى الاضطرابات العالمية المعدية . وهناك لحسن الحظ طريقة عملية للتفكير في السلام العالمي ، وان السلام ليس خيالا ووهما ومجرد أمل ، بل السلام هو ضرورة تتعلق قبل كل شيء بالقوة التي اوجدتها تنمية المجتمع الدولي خلال الأعوام الماضية .

ان الصدام العالمي هو خطر تزداد تكلفته بصورة باهظه ، حتى أنه يمكن أن نفكر فيه ، ومن الواقعية الآن أن ندرس وأن نستغل كافة الحلول البديلة للتعايش السلمي . ان السلام لم يعد مثلا أعلى ، بل انه امكانية سياسية حقيقية .

وخلال الأعوام المقبلة يتعين علينا أن نسعى جاهدين لأن نسرع في العالم بعملية تطبيق الديموقراطية السياسية ، والمساهمة المتزايدة من المواطنين في القرارات التي تتعلق بالمجتمع ، ويجب أيضا أن نضاعف من الجهود التي تبذل لكى نؤكد نهائيا القيم والكرامة الانسانية ، وبهذا الصدد ، فان الأمم المتحدة قد احرزت تقدما أكيدا ، ولكن مازال هناك الكثير . وان فنزويلا بصفتها بلدا ديموقراطيا تدرك هذا تماما .

Digitized by UNOG LIBRARY

وبالمثل يجب علينا أن نفكر أيضا في كل ماسوف يكون من الضرورى أن نبذله لكي نقضي على العنف مهما كان شكله أو مظهره . هناك بعض مظاهر العنف التي تنتج عن الخلل في التوازن الاقتصادى أو عن أوجه الظلم القديمة . ويجب أن نتوصل الى حلول سياسية لهذه المظاهر . لقد حان الوقت لكي نفكر في هذه الحلول وأن نتخيلها .

كل ذلك يدعونا الآن الى أن نؤكد أهمية الأوضاع البشرية ، والأخلاقيات الفردية والاجتماعية التي يجب أن تنتصرعلى الانحرافات الناجمة عن الحضارة الصناعية . ان النظام العالمي لايمكن أن يرتكز الا على الانسان نفسه . ان الثقة والأمل والتفاؤل ، وهي مشاعر نحسّها داخل الأمم المتحدة ، تدعونا الى أن نتساءل : هل في استطاعتنا النظر الى مستقبل العالم بشيء من التفاؤل ، أم أن نظل بلا حراك ؟ . هل من الممكن أن نفير من الحاضر ؟ هل من الممكن أن نفكر في العدالة بطريقة أخلاقية وسياسية ؟ وهل لنا أن نقبل أو لا نقبل الحقيقة القائلة ، بأن وضع البشرية يقوم على الحرية ، والممارسة الحرّة لقوى الانسان الخلاقة ؟ . انه تحقيقا لذلك ، يجب أن ننقذ من الفرق مبادئ النزاهة الدولية .

ان فنزويلا بلد يؤمن بالقيم الأساسية للحياة البشرية ، والديمقراطية ، وبالحرية . ونود أن نؤكد أنه بالنسبة للخلافات الدولية ، فنحن على استعداد دائم للاستماع والفهم . ونود أيضا ، بصفتنا بلدا من أمريكا اللاتينية ومن العالم الثالث ، أن تحترم كرامتنا وتفهم دوافعنا ، وذلك لأنها لا تتنافى أبدا مع كرامة البلاد الأخرى . اننا نود أن تحترم كلمتنا ، كتعبير عن حسن نيتنا .

هناك طريقان لاختتام أى خطاب يوجه الى الجمعية العامة للأمم المتحدة : اما بالتشاؤم ، واما بالتفاؤل . وانني أختتم بياني بالتفاؤل .

رفعت الجلسة عند الساعة ١٣/١٥

Digitized by UNOG LIBRARY